

## وزارة العدل

### قرار وزير العدل رقم ٢٥٤٧ لسنة ٢٠١٧

#### وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛  
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات ؛  
وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر  
العقارى والتوثيق ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن نظام تقديم خدمات الاستثمار ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن نظام العمل بمجمع خدمات الاستثمار ؛  
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١/١٠/١٩٤٧ بتعيين مكاتب التوثيق  
ومقر كل منها واختصاصه ؛  
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٥٠٢ لسنة ١٩٧٥ (٣٦٨ شهر عقارى) بإنشاء مكتب  
توثيق خاص بنشاط المستثمرين فى مصر ؛  
وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء فرع للتوثيق بمصلحة الشركات  
يكون اختصاصه القيام بأعمال التوثيق الخاصة بالشركات الخاضعة لأحكام القانون  
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛  
وعلى قرار وزير العدل رقم ٧٢١٤ لسنة ٢٠٠٤ بنقل فرع توثيق الشركات  
ومكتب نشاط المستثمرين فى مصر إلى مقر هيئة الاستثمار بمدينة نصر ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٠٠ لسنة ٢٠١٦ بإنشاء مكتب توثيق نشاط المستثمرين بالجيزة وللصالح العام ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٤٣ لسنة ٢٠١٦ ؛

وبناءً على طلب وزارة الاستثمار بكتابها رقم (١٠٨١) فى ١١/٣/٢٠١٧ ؛

### **قرر:**

#### **( المادة الأولى )**

يُعدل القرار الوزارى رقم ٣٤٤٣ لسنة ٢٠١٦ الخاص بمكتب توثيق نشاط المستثمرين

بالجيزة بحيث يعمل طوال الأسبوع .

#### **( المادة الثانية )**

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ١/٤/٢٠١٧

صدر فى ٢٠/٣/٢٠١٧

وزير العدل

**المستشار/ محمد حسام عبد الرحيم**